المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة:
استعراض التجربة اليابانية

Small and medium enterprises as a mechanism for sustainable development:
A review of the Japanese experience

د. محسن زوبيدة[1]، أ. بن الزين حمزة[2] د. بن علال بلقاسم[3]

[1]أستاذ محاضر صنف "ب"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، zoubidamo@yahoo.fr

2أستاذ مساعد صنف "أ"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،benzine.hamza@univ-ouargla.dz

3أستاذ محاضر صنف "أ"، المركز الجامعي نور البشير، البيض، benallal.belkacem@**outlook.fr**

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، وتم استعراض التجربة اليابانية في تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ساهمت بشكل كبير في تطوير الاقتصاد الياباني وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن لعنصر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، كما تساهم كذلك في زيادة تنافسية الاقتصاد المحلي على المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة، التجربة اليابانية، زيادة تنافسية الاقتصاد المحلي.

Abstract:

The aim of this paper is to study the role of small and medium enterprises in achieving sustainable development. The Japanese experience in the development of small and medium enterprises, which contributed greatly to the development of the Japanese economy and achieve sustainable development was reviewed. The results of the study showed that the SME component plays a major role in realizing the dimensions of sustainable development and contributes to increasing the competitiveness of the local economy at the global level.

Keywords: SMEs, sustainable development, Japanese experience, increasing competitiveness of the local economy.

Jel Classification Codes : XN1, XN2.

د. محسن زوبيدة zoubidamo@yahoo.fr

1. تمهيد:

أدت التحولات الاقتصادية التي يشهدها عالم الأعمال المعاصر، المتمثلة في الاتجاه المتزايد نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي والتقدم التكنولوجي وتحرير الأسواق من خلال العولمة، إلى خلق مناخ تنافسي وتحديات جديدة أمام المؤسسات الاقتصادية، خاصة في الدول السائرة في طريق النمو حيث تعد المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة المحرك الأساس للتنمية والتطور الاقتصادي. ومن بين هذه المؤسسات برز بشكل جلي الدور الحيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعددها الغالبة في اقتصاديات كل البلدان، فهي تمثل الحصة الكبرى في هذا القطاع، وتشكل قاطرة التنمية بما تتميز به من خصائص مرونة الإدارة، والقدرة على التحكم في شروط الإنتاج، والسيطرة على قوى العرض والطلب التي تؤهلها لتكون من أبرز آليات تحقيق التنمية المستدامة، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي.

إن الأهمية الكبيرة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع أساسا لقدراتها المتعددة، فهي تعمل على تلبية الحاجيات الاستهلاكية المحلية وتوفر مناصب الشغل، وتزيد من روح المنافسة بين المؤسسات وبالتالي تحسين المنتوج المحلي، وهذا يعني أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور بارز في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. وقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة اليابان تطورا كبيرا ساهم بشكل كبير في تطوير الاقتصاد الياباني وتحقيق التنمية المستدامة. وعليه سنحاول في هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في اليابان؟**

2. مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدول المتطورة من أجل تنمية اقتصادياتها المحلية، فهي أداة تستعملها الدول من أجل تحسين تنافسية اقتصادياتها في الأسواق العالمية وهذا في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي الذي ألزم جميع الدول العالم على التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى وتختلف المؤشرات المعتمد عليها حسب كل دولة لعدم وجود إجماع حول تعريفها، إذ تتوفر مجموعة من المؤشرات المعتمدة التي تشكل أساسا لتعريفها والمتمثلة في عدد العمال، وحجم رأس المال، والتكنولوجيا المستخدمة وحجم سوق المؤسسة ويعد تعريف الاتحاد الأوروبي الأقرب إلى الواقع العالمي حيث أن المؤسسة الصغيرة هي التي تشغل أقل من 50 عامل وتحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7ملايين أورو، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل أقل من 502 عامل والتي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون اورو.[1]

عرف كذلك المعهد الأمريكي SBA Advocacy المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: "كل مؤسسة قل عدد عمالها عن 500 عامل وأن مداخيلها محصورة بين 7 و25 مليون دولار سنويا[2]". إلا أن ما يؤخذ على هذا التعريف أنه لم يفرق بين المؤسسة الصغيرة والمؤسسة المتوسطة.أما فيما يخص المشرع الياباني عرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة كل حسب نشاطها، فالمؤسسات الصناعية مثلا يجب أن يكون عدد عمالها فوق 300 مئة عامل ورأسمالها فوق 300 مليون ين ياباني، أما المؤسسات الخدماتية يجب أن يكون عدد عمالها فوق 100 عامل ورأسمالها فوق 50 مليون ين ياباني، وهكذا كل حسب نشاطه.[3]

2.2 أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنقسم إلى مؤسسات صغيرة ومؤسسات مصغرة ومتوسطة والتفريق بينهم يكون حسب عدد العمال والأصول المالية وكذلك العائد السنوي.

الشكل رقم 01: أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Enterprise indicators (2/3)	Number of employees	Total assets	or	Total annual sales
Medium	> 50; ≤ 300	>$3,000,000; ≤$15,000,000	or	>$3,000,000; ≤ $15,000,000
Small	> 10; ≤ 50	>$100,000; ≤ $3,000,000	or	>$100,000; ≤ $3,000,000
Micro	< 10	≤$100,000	or	≤$100,000

Source: GentritBerisha, Justina Shiroka Pula, Defining Small and Medium Enterprises: A critical review, Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences, Vol 1 No 1, Albania, 2015, p19.

فمن الشكل رقم 01، نلاحظ أن المؤسسة المصغرة تتكون من 10 عمال ورأسمالها يكون حوالي 100 ألف دولار، وأن عائداتها السنوية يجب أن تكون 100 ألف دولار كذلك. أما المؤسسة الصغيرة تتكون من 10 إلى 15 عامل، ورأسمالها يكون حوالي من 100الف إلى 3 ملايين دولار، وأما عائداتها السنوية فتكون كذلك مابين 100الف إلى 3 ملايين دولار. وبالنسبة للمؤسسة المتوسطة يتكون عدد عمالها من 50 إلى 300 عامل، ورأسمالها يكون محصور بين 3 ملايين إلى 15 مليون دولار، كذلك حجم عائدتها السنوية تكون مابين 3ملايين إلى 15 مليون دولار سنويا.[4]

3.2 خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمتاز هذه المؤسسات بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- **الإدارة والتسيير:** يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير غير المعقدة ولا توجد اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها فهي إذا تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها.
- **سهولة التأسيس:** يتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبي من خلالها حاجات

محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية، وانخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي.

- **قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين:** تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

بالإضافة إلى خصائص أخرى تمتاز بها هذه المؤسسات كذلك كالتجديد والإبداع، الاعتماد على المصادر الداخلية للتمويل، انخفاض المستوى التكنولوجي.[5]

4.2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الإقتصاديات المحلية:

تظهر أهمية هذه المؤسسات في إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية، مما يسمح باستغلال الكفاءات والتجارب وتجسيد أفكارهم في الواقع وهذا ما يساهم في امتصاص البطالة، لما يتميز به هذا النوع من المؤسسات في خلق فرص عمل في شتى القطاعات، فعملية تمويل هذه المؤسسات أصبح من الأولويات التي تدعوا إليها الدول لتجنب الآفات الاجتماعية والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية، وتظهر أهمية التركيز على هذا النوع من المؤسسات إلى عدم مساهمتها بشكل فعال في المناطق العربية، فقطاع الصناعات التحويلية الذي يتكون أساسا من الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي 10 %، في حين أنه في البلدان المتطورة وفي العديد من الدول الحديثة التصنيع تزيد عن 35 %، ويمكن أن نرجع أيضا ضرورة الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات لاعتبارها غالبا صناعات مكملة ومغذية للصناعات الكبيرة، إضافة إلى الدور الذي تلعبه عند إقامتها بالريف أو المدن الصغيرة فهي تقلل من هجرة العمال باتجاه المدن مما يساهم في خلق توازن جهوي اقتصاديا واجتماعيا.[6]

5.2 معوقات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجموعة مشاكل تعيق تطورها ونموها تبدأ من بداية إنشائها وتدوم إلى غاية نموها وتطورها، نذكر منها:

- **مشكلة الإدارة والتنظيم**: إن توافر القدرات الإدارية والتنظيمية هي حجر الأساس لنجاح أي مؤسسة كما أن غياب هذه القدرات سبب فشل أي مؤسسة، وذلك بسبب غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب هذه المؤسسات إما لعدم معرفتهم للقواعد والأصول المحاسبية أو لعدم خبرتهم في هذا المجال مما يؤدي بمعظمهم إلى اللجوء إلى مكاتب المحاسبة الخارجية وهذا ما يؤدي إلى زيادة النفقات، إضافة إلى عدم الفصل بين الملكية والإدارة وعدم الربط بين السلطة والمسؤولية.
- **مشكل نقص المعلومات**: وتتمثل في نقض المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج وكذلك نقص المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديريها حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية كقوانين تسجيل المشروعات، التحفيزات الجبائية، التأمينات الاجتماعية، قوانين العمل.
- **مشكل العمالة**: تعتبر مشكلة العمالة الفنية والمدربة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوزها بسهولة فنقص العمالة المدربة يعتبر من أهم العقبات التي تواجه تلك المؤسسات، وذلك نظرا للأسباب التالية[7]:
- عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية.
- تفضيل العمالة المدربة للعمل في المؤسسات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى.
- زيادة الطلب على المؤسسات الجديدة قد أدى إلى انتقال العمالة من المجالات التي يعمل بها إلى المجالات التي تعرض لها أجور أعلى، مما أدى إلى حرمان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العمالة التي لديها المهارة والقدرة.
- عدمتوفر المساعدات الفنية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات تكسب المهارة ومقومات العمل الخاص سواء لأصحابها أو للعاملين بها.
- **عائق التكنولوجيا**: من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشكلة الحصول على التكنولوجية وذلك لقلة مواردها المالية من جهة، ولضعف تكوين مستخدميها من جهة أخرى وهو ما جعل الحصول على التكنولوجية أمر صعب الحدوث.

- غياب ثقافة مؤسساتية بالإضافة إلى نقص الكوادر الفنية والتقنية المؤهلة.[8]

3. الإطار النظري للتنمية المستدامة:

يوضح هذا الجزء مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها وأهم الأبعاد التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها، كذلك مؤشرات تطوير وتنمية الاقتصاديات المحلية.

1.3 تعريف التنمية المستدامة:

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتمام عالميا كبير بعد ظهور تقرير «لجنة برونتلاند" والذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحالية الراهنة دون المساس على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، وعلى الرغم من التعريفات الكثيرة للتنمية المستدامة، إلا أن التعريف الأكثر استخداما هو تعريف "لجنة برونتلاند" التي ركزت في تعريفها على ضرورة الحفاظ على أجيال المستقبل مع تلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة.[9]

وهناك من عرف التنمية المستدامة كذلك على أنها تلبية احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة.[10]

2.3 مبادئ التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة مبادئ تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق استراتيجيتها الهادفة إلى تحقيق تنمية ورفاه الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم، وتتمثل أهم هذه المبادئ فيما يلي:

- **مبدأ الحيطة:** ظهر مبدأ الحيطة والذي بموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها، فالضرر الذي يسعى مبدأ الحيطة إلى منع وقوعه هو ضرر يستعصي على المعرفة العلمية المتاحة أن تؤكد وقوعه أو تحدد آثاره ونتائجه على البيئة إذا ما وقع، فمبدأ الحيطة يتصف بميزة التسبيق والتوقع وهو بذلك موجه كليا أو جزئيا نحو

المستقبل، واستنادا للمعطيات العلمية الحالية يجب العمل قبل الحصول على أي دليل لاحتمال تحقق الضرر.

- **مبدأ المشاركة**: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي، وهذا يعني أنها تنمية من أسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل وبتوفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية، والتي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية.[11]
- **مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية**: يقصد به استغلال الموارد الاقتصادية بطريقة مثالية بحيث تلبي حاجيات الحاضر مع المحافظة على أجيال المستقبل.
- **مبدأ** استطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد، **مبدأ** التوازن البيئي والتنوع البيولوجي، **مبدأ** الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.[12]

3.3 أبعاد التنمية المستدامة:

توجد ثلاث أبعاد للتنمية المستدامة، بعد اقتصادي، بعد اجتماعي، بعد بيئي.

- **البعد الاقتصادي:** ويجب أن يكون النظام المستدام اقتصاديا قادرا على إنتاج السلع الخدمات على أساس مستمر، للحفاظ على مستويات يمكن التحكم فيها من الحكومة والديون الخارجية، وتجنب الاختلالات القطاعية الشديدة التي تضر بالزراعة أو الإنتاج الصناعي.
- **البعد الاجتماعي:** ويجب أن يحقق النظام المستدام اجتماعيا الإنصاف التوزيعي وتوفير الخدمات الاجتماعية بما في ذلك الصحة والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والمساءلة والمشاركة.

- **البعد البيئي:** ويجب أن يحافظ النظام المستدام بيئيا على استقراره، وتجنب الإفراط في استغلال نظم الموارد المتجددة أو وظائف المصارف البيئية، واستنزاف الموارد غير المتجددة. ويشمل هذا البعد صيانة والتنوع البيولوجي والاستقرار في الغلاف الجوي، ووظائف النظم الإيكولوجية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.[13]

4.3 أهداف التنمية المستدامة:

تسعى جهود التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها فيما يلي[14]:

- بناء اقتصاد سوق فعال يعتمد على قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات.
- الربط بين النمو الاقتصادي الصناعي ومدخلات الطاقة والمواد الخام.
- زيادة مخرجات الزراعة لتوفير الغذاء المناسب كما ونوعا للأفراد.
- المساهمة الفاعلة لقطاعات السياحة والنقل وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى فيدفع الاقتصاد القومي مع تخفيف تأثيراتها السلبية على البيئية.
- حماية الطبيعة والنظام البيئي لصالح الأجيال القادمة، من خلال اعتماد توليد الطاقة على الموارد المتجددة.
- التوزيع العادل للثروات، مما قد يحقق خفض معدلات الفقر والبطالة.
- إتاحة التعليم الجيد والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والخدمات الحكومية، بما يحقق رضا المواطنين.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، عن طريق محاولة التنمية المستدامة بتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يتماشى ويخدم أهداف المجتمع.

5.3 مؤشرات التنمية المستدامة:

تتضمن مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية، نذكر منها:

- **المؤشرات الاقتصادية:** يتضمن المؤشر الاقتصادي عدة مؤشرات من أهمها[15]:
  - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنة، كما أن الأهمية

الاقتصادية لهذا المؤشر تكمن من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه.

- نسبة الصادرات إلى الواردات: يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات وقدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد، وتبرز الأهمية الحيوية لهذا المؤشر من توضيحه لارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي.
- مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية: وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة،ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، حيث أن إستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد كبير على المعونات والمساعدة الخارجية.

- **المؤشرات الاجتماعية:** يتضمن مجموعة من المؤشرات نذكر منها:[16]

- مؤشر الفقر البشري: هو مؤشر مركب يشمل ثلاث أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي: حياة طويلة وصحية، نسبة مئوية من الأشخاص الذين يبلغون سن الأربعين، توافر الوسائل الاقتصادية كنسبة مئوية من الأشخاص الذين يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه.
- معدل البطالة: ويشمل جميع أفراد القوى العاملة الذي ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات، أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة.
- نوعية الحياة: يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة.

- التعليم: يستخدم التعليم لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 02 سنة والذين هم أميون، والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.
- معدل النمو السكاني: يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية.

- **المؤشر البيئي:** يتضمن مجموعة من المؤشرات نذكر منها[17]:

- المحافظة على الأراضي الزراعية من التوسع العمراني التصحر والانجراف.
- المحافظة على الغطاء النباتي والغابات من خلال عدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات.
- المحافظة على المياه السطحية والجوفية وموارد المياه العذبة بما يضمن إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري بما يكفل عدم تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي وزيادة مستوى سطح البحر وزيادة الأشعة فوق البنفسجية، هذا بغرض زيادة فرص الأجيال القادمة للمحافظة على استقرار المناخ والنظم الجغرافية والبيولوجية والفيزيائي.

4. إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في اليابان:

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان من ناحية الحجم 99.7 ٪من مجموع المشاريع وتوظف ما يقرب من 70٪ من القوى العاملة المحلية،لذلك تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأساس للاقتصاد الياباني.[18]

1.4 وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأدوارها في اليابان:

تتلخص فيما يلي[19]:

- تمثل نسبة 99.7 ٪من جميع المؤسسات و70٪ من الموظفين وأكثر من 50 ٪ من قيمة القيمة المضافة (في الصناعة التحويلية) في اليابان، حيث تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الياباني).
- بدأت الشركات الكبيرة في اليابان مثل تويوتا وهوندا وسوني في الأصل كشركات عائلية صغيرة. كما يعزز تنشيط الشركات الصغيرة والمتوسطة المنافسة في السوق الياباني ويشكل القوة الدافعة في خلق صناعات جديدة وتحويل الهيكل الصناعي.
- تتألف معظم المنتجات اليابانية من أجزاء ينتجها مقاولون من الباطن من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فإن موثوقية المنتجات اليابانية مدعومة بالقوة الكامنة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تستند الاقتصاديات المحلية إلى أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك المشاركة في صناعة الخدمات، وقطاع التجزئة، وصناعة البناء والتشييد. وتؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم باليابان دورا رئيسيا في تنشيط الاقتصاد المحلي وزيادة فرص العمل.

2.4 سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

تم تعديل سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة في اليابان للتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، وكانت سياسات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الثمانينات جديرة بالملاحظة لثلاثة أسباب[20]:

- حاولوا تشجيع البحث والتطوير في الشركات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من نشر التكنولوجيا القائمة. كما مكنوا الشركات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على قروض منخفضة الفائدة من المؤسسات المالية الحكومية بعد أن وافقت الحكومات المحلية على خطط تطوير التكنولوجيا في مجالات التكنولوجيا العالية مثل الالكترونيات والتكنولوجيا الحيوية.

وقدمت الإعانات والامتيازات الضريبية لأنشطة البحث والتطوير التي تضطلع بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- أقرت الحكومة بالآثار الإيجابية المترتبة على تبادل التكنولوجيا والربط بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الصناعات وبدأت في تشجيع هذه الأنشطة.

بالإضافة إلى ذلك عمدت الحكومة اليابانية إلى مجموعة من الإجراءات ساعدت على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها[21]:

- التسيير والتسويق: حيث هناك برامج إدارية تهدف إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المؤسسات الصغيرة عن طريق تحسين مجالات التسيير بها، وتقديم التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال وتقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة والتمويل والضرائب وقوانين العمل.
- توافر البنيان المؤسس بأشكاله التنظيمية المختلفة: أثناء إعادة بناء الاقتصاد الياباني أعطيت الأولوية للصناعات الأساسية في المرحلة الأولى، وعندما تم تحقيق النمو المستهدف في هذه الصناعات برزت أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية،وتحقيق ألهذا الغرض قامت الحكومة اليابانية بإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات من شأنها تنمية الصناعات الصغيرة.
- سياسة الإعفاء من الضرائب: تستعمل اليابان إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب وذلك لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الهيئة اليابانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بدأ مهامهما سنة 1999، والهدف من إنشائها هو القيام بدور الهيئة التنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المحاور التالية[22]:

- دعم المشروعات الناشئة التي تعتبرها اليابان اكتشافا لآفاق جديدة ومنبع لصناعات رائدة.
- توجيه وتمويل المؤسسات من أجل تحديث أساليب العمل والإنتاج من خلال توفير المساعدات المالية والخدمات الاستشارية.
- إنشاء نظام خاص من أجل التأمين عن حالات التعثر والتخلف في سداد القرض وأقساطه.

- توفير عدد من البرامج التدريبية المختلفة في تسع مواقع بجميع أنحاء اليابان لتنمية الموارد البشرية وتأهيلها.

- توفير خدمات المعلومات والدعم الفني اللازم لتحديث المؤسسات من أجل الوصول بمنتجاتها نحو العالمية.

- توفير برامج وأنظمة خاصة للحماية من الإفلاس الذي قد تتعرض له المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويقوم هذا النظام بتغطية ما يقارب 400 ألف مؤسسة.

3.4 عرض أهم إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الياباني:

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنمية الاقتصاد الياباني وبالتالي تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وتبرز إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الياباني من خلال ما يلي (أنظر الملاحق):

- **المساهمة في زيادة الصادرات:** من بين أهم المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول مشكلة العجز في الميزان التجاري أو اعتمادها على محدودية السلع المصدرة، أي الاعتماد على مصدر وحيد كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي تعتمد على قطاع المحروقات كمصدر وحيد للتنمية، فهذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنه توفير سلع وخدمات قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، فمثلا اليابان بلغت عدد مؤسساتها سنة 2017 عشرة ملايين مؤسسة صغيرة ومتوسطة توظف حوالي 42 مليون عامل، وتنتج سلع بقيمة 80.3 ترليون ين ياباني، فمن مميزات هذه المؤسسات باليابان كذلك هو اعتمادها على سلع كثيفة العمل وهو عنصر جد متوفر خاصة في الدول النامية، مما يساهم في انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة.[23]

- **تحقيق التكامل الصناعي:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأساس والبداية الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية في أغلب المجتمعات الحضرية، وذلك تنويعا وتطويرا للأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى كالزراعة والتجارة، كما كانت كذلك نواة انطلاق النهضة الصناعية في الدول الصناعية حاليا.وحتى بعد نمو وتطور الصناعات الكبيرة، تظل كل من

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية وضرورة لا يمكن إغفالها في عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة وفي قيام نشاط صناعي متجانس ومتكامل وفعال، حيث يتكون القطاع الصناعي في هذه الحالة من مجموعة من القطاعات الصناعية ذات الأحجام المتفاوتة التي تخدم بعضها البعض وتتبادل الخدمات والأعمال فيما بينها، كل في مجال تخصصه وفي المستوى الذي يحقق فيه الميزة النسبية في تكلفة الإنتاج الاقتصادي، فاليابان مثلا حققت هذا التكامل من خلال التنويع الاقتصادي التي ساهمت فيه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بقوة.[24]

- **خلق فرص عمل مع تعظيم الناتج المحلي:** نظرا لما تعانيه الدول النامية من بطالة وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، فإن ذلك يجعل من معظم فرص العمالة المنتجة والناتج الصناعي هدفا خلال مراحل التنمية الصناعية، حيث لم يعد القطاع الزراعي قادرا على استيعاب القدر الكبير من قوة العمل،بسبب النمو السريع للسكان وندرة رأس المال في معظم هذه البلدان، إذ أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تقوم بدور إيجابي في توفير فرص العمالة المنتجة في هذه المجال، حيث تبدو أهمية هذه الصناعات التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية في المتوسط لخلق فرص عمل وهو ما يتوقف على معامل رأس المال، فكلما كان معامل رأس المال ومن ثم رأس المال المستثمر للعمل مرتفعا كان الناتج الصناعي والعمالة المحققة من استثمار مبلغ معين من رأس المال أقل، وذلك بالمقارنة بحالة ما إذا كان معامل رأس المال المستثمر منخفضا، وإن الزيادة الإضافية في رأس المال المستثمر للعامل في الصناعات الكبيرة لا تتناسب مع الزيادة المحققة في إنتاجية العامل، مما يجعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تحقيق فرص العمالة والناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معين من رأس المال، وذلك بالمقارنة مع الصناعات الكبيرة الحجم.[25]
- **العمل على تدريب وبناء طبقة قيادية في المجتمعات:** حيث تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقديم فرصة أكبر لظهور منظمين جدد وهذا ما يساعد على طرح أفكار جديدة تساهم بشكل أكثر فعالية في عملية التنمية، وبالتالي تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك

الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

- **ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية:** باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وارتفاع قدرتها على الابتكار وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنهالأي سبب كان، ومثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية.
- **امتصاص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات:** وخاصة العمل على تشغيلها والمشاركة في أرباحها من خلال تشجع كل المبادرات الفردية الريادية باستثمارات قليلة (يغلب عليها التمويل الذاتي) وتعبئة المدخرات العائلية في الاستثمار المنتج بدلا من تخزينها في البيوت، فهي تساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يشكل دعما للاقتصاد الوطني وبالتالي تشجيع الاستثمار على حساب الاكتناز.

5. الخاتمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الوسائل المستخدمة في تطوير وتنمية الاقتصاديات العالمية، لذلك عمدت اليابان على الارتكاز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي، حيث اعتمدت على سياسة اقتصادية ناجحة خاصة في مجال التمويل والدعم الفني والتدريب وبرامج تحسين التسيير والإدارة والتسويق والتعاقد من الباطن، هذا تعتبر اليابان واحدة من أغنى التجارب العالمية لعبت فيها الدولة دور المحفز في تحديد التوجهات السياسة الاقتصادية وتقديم الدعم المباشر لهذا القطاع، حيث قامت بتدعيم التصدير وتشجيع التسويق والتعاقد من الباطن. وهو ما يظهر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأسلوب الناجع لتحريك المؤسسات الكبرى عن طريق المناولة وبالتالي الوصول إلى تحقيق إنعاش اقتصادي. وبالتالي ضرورة الاستفادة من هذه التجربة لاسيما وأن الجزائر تخوض تجربة الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأسلوب بديل في تنمية الاقتصاد الوطني.

6. قائمة المراجع:

[1] والي مريم، إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، الجزائر، 2014، ص3.

[2] U.S. International Trade Commission (2010), report about Small and Medium Sized Entreprises: Overview of Participation in U.S. Exports, Publication 4125, USA, p19.

[3] NaokiIzumi (2015), Japan'sPolicies for Small and Medium Entreprises, Embassy of Japan in South Africa, p7.

[4] GentritBerisha, JustinaShiroka Pula (2015),Defining Small and Medium Entreprises: Acriticalreview, Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences, Vol 1 No 1, Albania , p19.

5 مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف – الجزائر، 2011، ص18-ص20.

[6] آيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا -العدد السادس، ص5.

7 الأخضر بن عمر، علي باللموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر، 2013، ص13.

8 شريف غياط، محمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول سوريا، 2008، ص139.

[9] Robert W. Kates, Thomas M and others (2005), WHAT IS SUSTAINABLE DEVELOPMENT? GOALS, INDICATORS, VALUES, AND PRACTICE, Science and Policy for Sustainable Development, Volume 47, Number 3, p10.

[10] Rachel Emas (2015), The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles, Florida International University USA, p2.

[11] حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، جامعة محـــمد خيـضر بسكرة الجزائر، 2013، ص25.

[12] عبد الله حسون محمد، مهدي صالح دواي وآخرون،التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي، العدد السابع والستون، جامعة ديالي بغداد، 2015، ص344.

[13] Jonathan M. Harris, Basic Principles of Sustainable Development, GLOBAL DEVELOPMENT AND ENVIRONMENT INSTITUTE, USA, June 2000, p6.

[14] زرنوج ياسمينة، إشكالية التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2006.

[15] مهدي سهر غيلان، فايق جزاع ياسين وآخرون،دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، جامعة كربلاء-العراق، ص6.

[16] هويدي عبد الجليل،العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد09، جامعة الواد يالجزائر، 2014، ص221.

[17] عبد الله حسون محمد، مهدي صالح دواي وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي، العدد السابع والستون، جامعة ديالي بغداد، سنة 2015، ص342.

[18] Asiapacific- Eocomic cooperation (2016), Support for Japanese SME Overseas Business Development, Japan, p2.

[19] NaokiIzumi (2015), Japan'sPolicies for Small and Medium Enterprises, Embassy of Japan in South Africa, p7.

[20] Asian Development Bank Institute (2009),Small and Medium Enterprises in Japan: Surviving the Long-Term Recession, p17.

[21] ضونصر، علي العبسي، التجار بالدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الواد يالجزائر، 2013، ص5.

[22] بوقموم محمد، معيزي جزيرة، إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قالمة الجزائر، ص8.

[23] حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2011، ص22.

[24] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل،الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الواد يالجزائر، 2013، ص8.

[25] عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط الجزائر، ص185.

7. الملاحق:

Number of Sample Enterprises 2016-2017.

	Manufacturing	Nonmanufacturing	Total	Response rate
All Enterprises	4 343	6 344	10 687	99,4%
Large Enterprises	1 074	1 029	2 103	99,3%
Medium-sized Enterprises	1 143	1 837	2 980	99,3%
Small Enterprises	2 126	3 478	5 604	99,6%
Financial institutions	—	—	195	99,0%

Source: Bank of Japan

Gross Domestic Product.

Item	2013	2014	2015	2016
Gross domestic product (GDP)	508,781.4	510,489.2	515,973.4	521,206.9
Domestic demand	517,680.9	519,525.0	523,120.9	525,159.2
Private demand	389,141.2	390,134.9	392,680.6	394,091.1
Private Residential Investment	15,877.2	15,202.2	14,959.3	15,794.0
Exports of goods and services	73,835.6	80,695.2	83,071.2	84,054.4
Imports of goods and services	82,745.9	89,587.3	90,265.6	88,196.7

Source: Ministry of Internal Affairs and Communications, STATISTICAL HANDBOOK OF JAPAN, 2017, p27.

Number of Employees (%).

Year	Primary industry	Secondary industry	Tertiary industry
2005	4.9	26.4	68.6
2010	4.2	25.2	70.6
2015	4	25	71

Source: Ministry of Internal Affairs and Communications, STATISTICAL HANDBOOK OF JAPAN, 2017, p29.

Gross Domestic Product by Type of Economic Activity (2015) (%).

Year	2005	2010	2015
Primary industry	1.1	1.1	1.1
Secondary industry	29.6	25.7	30
Tertiary industry	71.9	73	72.1

Source: Ministry of Internal Affairs and Communications, STATISTICAL HANDBOOK OF JAPAN, 2017, p30